

# خلاصة المقالات

## مدة العدة في الزواج المؤقت

السيد موسى الشبيري الزنجاني

### الخلاصة

أحد الفروع المهمة في كتاب النكاح، هو مقدار علة المرأة ذات الأقراء في الزواج المؤقت. وحيث أن منشأ اختلاف الأنظار هو اختلاف الروايات والاختلاف في كيفية الجمع بينها يجب ذكرها و ترتيب البحث حولها. هناك سبع طوائف من الروايات في هذه المسألة، وأقل ملة مذكورة في هذه الروايات هي حيضة واحلة، وفي روايات أخرى ذكر حيضة ونصف، حيضة واحلة وطهر واحد، حيضتان، طهران، خمسة وأربعون يوماً وخمس وأربعون ليلة. والذي يبدو في النظر أن الجمع العرفي بين هذه الروايات، هو حملها على مراتب الفضيلة؛ ببيان أن الاعتداد بقدر حيضة واحلة واجب، لكن ما زاد على حيضة واحلة فمن باب أفضل مراتب الواجب وعدم إيجابها من قبل الشارع المقدس، إما من باب المصلحة في الترخيص أو المفصلة في الإلزام بها. مفاتيح البحث: الزواج المؤقت، العلة، ذات الأقراء.

تأليف  
موسى الشبيري

خلاصة المقالات

## الآمر بالقتل محكوم بالقصاص أو السجن المؤبد؟

محمد القائيني، محمد إبراهيم دستجرد

### الخلاصة

يمكن حدوث الجريمة إما بشكل فردي أو بشكل جماعي. وإن لمشاركة عدة أفراد في الجرائم كالقتل لها مصاديق متنوعة، بما في ذلك أن يأمر أحد بالقتل والآخر يرتكب القتل تبعاً لذلك الأمر. ففي هذا الغرض بالإضافة إلى ارتكاب القتل من قبل الشخص المباشر للقتل، وجود الشخص الآخر الذي أمر بالقتل الذي يصدق عليه عنوان «الأمر»؛ إذن فالقاتل المباشر للقتل والأمر كل منهما سبب في تحقق القتل، والمباشر هو القاتل الحقيقي والمحكوم عليه بالقصاص، ولكن ثبوت حكم القصاص على الأمر بالقتل يتوقف على صدق عنوان القتل عليه حقيقة. فبحسب رأي مشهور الفقهاء مباشرة شخص عالم ومختار للقتل موجب لاستناد القتل إليه ومانع من استناد القتل إلى الأمر؛ لذلك فإنّ صحيحة زرارة توجب ثبوت عقوبة السجن المؤبد للأمر بالقتل فحسب. وفي المقابل - وفقاً لنظر آخرين- بناءً على تحليل للفهم العرفي في إسناد الأفعال إلى العلل الطولية فإنّه يصدق القاتل حقيقة على الأمر؛ لأنه إن كان الغرض هو مجرد تحقق الفعل كبناء مسجد أو بيع منزل بحيث لا يشترط صدوره من قبل شخص معين، فبحسب النظر العرفي فإنّ إسناد الفعل إلى السبب الطولي أيضاً يعتبر حقيقياً، وبما أنّ تحقق الغرض من القتل لا يتطلب صدوره من شخص محدد، ففي صورة وجود الأمر بالقتل إلى جانب المباشر وسببته في القتل يكون إسناد القتل - إضافة إلى المباشر - إلى السبب أيضاً حقيقياً، وبالتالي يثبت القصاص على الأمر بعنوان الحكم الأوّلي. ووفقاً لهذه النظرية فإنّ ثبوت الحكم بالسجن المؤبد في صحيحة زرارة يعتبر تقييداً للأدلة ثبوت القصاص على القاتل؛ لذلك في الحالات التي تتحقق فيها القيود المذكورة لثبوت السجن المؤبد يحكم على الأمر بالسجن المؤبد، وفي غير هذه الصورة يكون محكوماً بالحكم الأوّلي وهو القصاص نظير المباشر للقتل. وفقاً لكتنا النظريتين، يعدّ السجن المؤبد أحد الحدود الإلهية وضمن صلاحيات الحاكم الإسلامي، ولا يمكن العفو عنه أو تحويله إلى عقوبة نقدية.

مفاتيح البحث: الأمر بالقتل، السبب، المباشر، استناد القتل، السجن المؤبد، الحدود الإلهية.

ماجتا  
پژوهش های فقهی

سال دوم، شماره ۳، بهار و تابستان ۱۳۹۷

## وجهة نظر حول معنى تحريم الحلال

مصطفى المنتظري

### الخلاصة

إنّ الإلتزامات والشروط إنّما يلزم تنفيذها حينما تكون واجبة لشروط الصحة، وأحد الشروط هو عدم مخالفة «الشرط» مع الكتاب والسنة والذي هو من الشروط الرئيسية للصحة. فقد ورد في الروايات المعتبرة كرواية إسحاق بن عمار أنّ الشرط «المحلل للحرام» و «المحرّم للحلال» تعدّ من مصاديق الشرط المخالف للكتاب والسنة. وإن لم تقل بحرمة الوفاء بالشرط الذي هو خلاف الكتاب والسنة، فلا يجب الوفاء به قطعاً، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فهناك العديد من الأمور المحللة التي بسبب اشتراط تركها يعتبر الاجتناب عنها واجباً بحكم الشرع، وتكون لازمة الوفاء. والسؤال الآن هل الرواية المذكورة معارضة مع حكم ضروري الفقه؟ ما هو الحلّ؟ أمّا معنى «تحليل الحرام» فواضح، لكن الذي دفع الفقهاء للسعي الجاد للبحث الواسع حول «الشرط الذي هو خلاف الكتاب والسنة» هو معنى «تحريم الحلال».

مفاتيح البحث: الشرط، التحليل، التحريم، المخالف، الكتاب، السنة.

مناجاة  
پژوهش‌های علمی

خلاصة المقالات

# الجنون بين الفقه وعلم النفس

## دراسة مقارنة

حميد رفيعى هنر

### الخلاصة

مع ظهور علم النفس الحديث ودخول مفهوم الجنون فى دائرة هذا المجال المعرفى، بدأ فصل جديد لوصف وشرح وتعريف الجنون ولبروز إيهامات فى تحديد حالات الجنون فى مجال العلوم الإسلامية، وخاصة فى الفقه الإسلامى. تسعى هذه الدراسة لكشف المعنى الاصطلاحى للجنون فى الفقه، ومعنى الجنون فى علم النفس، وتعيين حالات الجنون بالمنظار الفقهى فى علم النفس المعاصر طبقاً للمنهج الوصفى التحليلى. وقد تمت مناقشة النصوص الإسلامية والكتب الفقهية من أجل بيان المعنى الاصطلاحى للجنون، وكان من جملة الفقهاء الذين تم بحث آرائهم حول هذا الموضوع: القاضى ابن البراج، الشهيد الثانى، الفاضل الهندى، الفاضل المقداد، صاحب الرياض و صاحب الجواهر. ولدى مناقشة مفهوم الجنون فى علم النفس تمت الإفادة من التطور التاريخى لبحث الجنون أيضاً. وفى نهاية المطاف توصل المحقق إلى أربع فئات عامة من الاضطرابات والأمراض التى يمكن أن تكون مصداقاً للجنون فى الفقه. فـ «الذهان» هو أول مصداق للجنون بالمنظار الفقهى فى علم النفس المعاصر، ومصداقه الثانى هو «الاضطراب العصبى-النموى» (الشامل للهذيان وزوال العقل)، ومصداقه الثالث «خلل الاضطراب» الـ (مانيا)، والرابع هو «التخلف العقلى». وكل من الموارد السابقة تشمل فروعاً مختلفة لا يمكن عداها جميعاً فى العناوين الفقهية.

**مفاتيح البحث:** الجنون، العقل، الفقه، الذهان، الاضطراب، الهذيان، زوال العقل، التخلف العقلى.

ساجد  
پژوهش‌های فقهی

سال دوم، شماره ۳، بهار و تابستان ۱۳۹۷

## ضرورة إنجاب الطفل من زاوية الفقه

السيد حسن الموسوي

### الخلاصة

يعتبر الاختلاف بين الزوجين في الإنجاب أمراً عادياً، كأن يرغب أحدهما بالولد والآخر يخالف ذلك. ولا يخفى أنّ تحديد جميع الأمور والأدلة الدخيلة في هذه المسألة وتوضيح جميع جوانبها يعدّ أمراً ضرورياً. لاسيما وأنها مثارة وشائعة في العديد من الأسر. وبعد التنبّع الكثير وفحص الأدلة يتضح أنّ الحكم في هذه القضية في غاية الصعوبة؛ لأنّ عدم الإنجاب عادة ما يتطلّب الوقاية من الحمل، وهذا بدوره يؤدي أيضاً إلى مسائل أخرى، لكن مع صرف النظر عن اللوازم، فمع وجود الأدلة الأولية لا يمكن الحكم بالزام زوج الممتنع عن الإنجاب. ولم تثر كثيراً مسألة الاختلاف بين الزوجين في الإنجاب من قبل، لذلك تمّ بذل قدر كبير من السعي للإفادة من الأدلة من خلال توظيف دلالاتها الخفية، وقد تمّ التوصل إلى بعض النقاط المفيدة.

مفاتيح البحث: الحمل، الوقاية من الحمل، الإنجاب.

ماجتا  
پژوهش‌های فقهی

خلاصة المقالات

# تحقيق في جواز تصرفات هيئة إدارة العمارات السكنية

محسن الكراني

## الخلاصة

نظراً إلى أن في العيش في العمارات السكنية حيث تكون التصرفات العامة من صلاحيات هيئة الإدارة، ففي موارد متعدّدة يكون لها حق التصرف وإعمال الولاية. وتسعى هذه المقالة لتحديد نوع الولاية لهيئة الإدارة على الساكنين. وتواجه كل من الفرضيات المطروحة كعقد الوكالة والشروط الإرتكازية بعض الإشكاليات. كما يتم أيضاً نقد الوجوه الأخرى كمشروعية العقود الجديدة أو لابدئية النظم. وفي النهاية يمكن قبولها في قالب الشرط ضمن العقد بعنوان الحلّ النهائي والجامع لمشروعية تصرفات هيئة الإدارة.

مفاتيح البحث: هيئة الإدارة، العمارات السكنية، التصرفات، الساكنون.

ماجتا  
پژوهش های فقهی

سال دوم، شماره ۳، بهار و تابستان ۱۳۹۷